

عن التأطير القانوني للأسواق الرقمية

On the legal framework for digital markets

إفلولي فيصل، إرزيل الكاهنة*

¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو (الجزائر)، elkahina.irzil@ummto.dz² كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو (الجزائر)، elkahina.irzil@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2025/12/03 تاريخ القبول: 2026/01/25 تاريخ النشر: 2026/01/29

ملخص: تعرف الأسواق تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة بعد انتشار المنصات الرقمية والإنترنت، الأمر الذي سمح بانتشار مختلف المنتجات من السلع والخدمات صاحبه ظهور أسواق من نوع خاص وهي الأسواق الرقمية. بهذا المعنى ظهرت شركات قوية في السوق سميت بالشركات الرقمية يختلف حجمها على حسب النشاط الممارس صاحبه ضرورة مواكبة مختلف التشريعات لتنظيم هذه الأسواق الرقمية.

بهذا المعنى حاولت بعض التشريعات وبالخصوص التشريعات الأوروبية وضع نصوص لمحاولة ضبط الأسواق الرقمية من خلال اعتماد قاعدة وهي ضمان تكافؤ الفرص لجميع الشركات التي تنشط في الفضاء الرقمي من حيث **ما يجب فعله وما لا يجب** من حيث تصنيف الخدمات والمنتجات التي يقدمها برنامج حماية البوابة نفسه أعلى من الخدمات أو المنتجات المماثلة التي تقدمها جهات خارجية على منصة برنامج حماية البوابة أو عدم منح المستخدمين إمكانية إلغاء تثبيت أي برنامج أو تطبيق مثبت مسبقاً.

الكلمات المفتاحية: الأسواق الرقمية، التشريعات، المشرع الجزائري، التنظيم

Abstract : Markets have witnessed significant development in recent years, especially with the proliferation of digital platforms and the internet. This has allowed for the proliferation of various products and services, accompanied by the emergence of a special type of market: digital markets. In this sense, powerful companies, known as digital companies, have emerged in the market, varying in size depending on the activity they engage in. This has led to the need to keep pace with various legislations to regulate these digital markets. In this sense, some legislations, particularly European legislation, have attempted to establish provisions to regulate digital markets by adopting a rule that ensures equal opportunities for all companies operating in the digital space in terms of what should and should not be done, such as classifying the services and products offered by the Gatekeeper program itself above similar services or products offered by third parties on the Gatekeeper program platform, or prohibiting users from being able to uninstall any pre-installed software or application..

Keywords: Legislation, Algerian legislator, organization.

1. مقدمة:

يعتبر السوق بشكل عام الفضاء الذي يتم فيه تداول مختلف السلع والخدمات التي ينتجها المتدخلين فيه لغرض تلبية مختلف الاحتياجات التي يرغب فيها المستهلكين. فالسوق يعتبر فضاء لتجسيد الدورة الاقتصادية القائمة على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ومنذ نجاح الثورة الصناعية في البلدان الرأسمالية عرف السوق تطورات هامة من خلال تغير مفهوم السلع والخدمات التي تتداول فيه وظهرت معه مفاهيم تتعلق بطبيعة الناشطين في السوق والقواعد والأحكام التي تنظم السوق على غرار المنافسة الحرة وحماية السوق وغيرها. وعرف السوق أنواعا بارزة منذ نشأتها منها السوق المرجعية وسوق التوزيع وسوق الإنتاج وسوق السلع وسوق الخدمات والسوق المالية والمصرفية والسوق التجارية وغيرها. لكن حاليا نشأ نوع آخر من السوق وهي السوق الرقمية والذي ارتبط بظهور تسويق المنتجات عبر الانترنت وفق أحكام ومفاهيم خاصة والتي تعتبر موضوع هذه الورقة البحثية.

بهذا المعنى، فالسوق الرقمية بأنواعها تعتبر السوق الجديدة حاليا في المجال الاقتصادي ارتبط ومازال يرتبط وجودها بالتطور التكنولوجي وظهور التقنية والفنية للتعامل عبر الانترنت ينشطها المنتجين والموزعين وفق قواعد معينة ربما ستختلف عن القواعد التي تنظم الأسواق العادية تتطلب البحث في دور التشريعات في تأطيرها من خلال طرح إشكالية:

ما موقف التشريعات من ضبط وتنظيم الأسواق الرقمية؟

في سبيل الإجابة على هذا التساؤل لابد وضع خطة تتمحور حول:

المبحث الأول: تدخل التشريعات لتنظيم الأسواق الرقمية.

المبحث الثاني: مضمون التأطير القانوني للأسواق الرقمية.

2. العنوان الرئيسي الأول: تدخل التشريعات لتنظيم الأسواق الرقمية:

في حقيقة الأمر، فإن التطرق لتنظيم التشريعات للأسواق الرقمية فرضته عوامل وأسباب تتعلق بضرورة مواكبة تأثير هذه الأسواق على الاقتصاد بشكل عام وعلى المنافسة بشكل خاص (العنوان الفرعي الأول) وهو ما فسر محاولة بعض التشريعات وليس كلها لتنظيمها (العنوان الفرعي الثاني).

العنوان الفرعي الأول: متطلبات تنظيم الأسواق الرقمية: يمكن حصر متطلبات تنظيم التشريعات للأسواق الرقمية في القضاء على الاحتكار الكبير من قبل بعض الشركات المتخصصة في التعامل في الفضاء الرقمي (أولا) ومن ثم محاولة تكريس المنافسة المشروعة فيها (ثانيا).

أولا: القضاء على الاحتكار في الأسواق الرقمية: من المتطلبات الأساسية لوجود الأسواق الرقمية هو منع الاحتكار الذي يسود هذه الأسواق. فبالعودة إلى الواقع العملي نقر أن السوق الرقمية تسيطر عليها شركات عملاقة في السوق على غرار شركة غوغل والأمazon والفائسبوك ، الأمر الذي أفرز منع باقي الشركات التي ترغب في التنافس الولوج إلى تلك الأسواق انطلاقا من القواعد العامة المعروفة في المنافسة وهي أن الاحتكار يقضي على المنافسة .

فبلغة الأرقام فان شركة **ميكروسوفت** على سبيل المثال، تضاعف رقم أعمالها ثلاث مرات من 2012 و 2018 حيث أصبح يقدر بـ: 760 دولار في 2018 و تجاوز رقم أعمال **غوغل** المقدّر بـ: 744 مليار دولار وهذا بفضل سياسة تكنولوجياية و تجارية حيوية. إذ نجد أن **غوغل** على سبيل المثال تهيمن على نشاط الإشهار بنسبة مقدرة بـ: 86% كحصة سوق إلى جانب الأنشطة الأخرى مثل محرك **غوغل** للبحث على الإنترنت وغيرها من الأنشطة الأخرى. كما تهيمن **الفائسبوك** على نشاط الإشهار بنسبة 98% و على ثلثي حصة السوق العالمية لمنصات التواصل الاجتماعي، وقد تم ترتيبها على رأس منصات التواصل الاجتماعي في 90% من بلدان العالم. في حين شركة **الأمazon** تستحوذ على 82 % على نشاط بيع المواد و السلع عبر الخط في العالم، وتهيمن منصة **علي بابا الصينية** على حوالي 60% من السوق الصينية للتجارة الالكترونية.¹

من القواعد المعروفة في السوق أن التنافس فيه قائما على كثرة الشركات والتي يطلق عليها مصطلح **الأعوان الاقتصاديين أو المتعاملين الاقتصاديين**. فلكي يتم القول بالتنافس يجب أن يتعدد ويكثر هؤلاء الأعوان الاقتصاديين. فوجود عون اقتصادي واحد في السوق سوف لن يعطي لها أهمية ما دام لن يؤثر ذلك لا في إنتاج السلع وتسويقها أو تقديم الخدمات أو ارتفاع الأسعار ما دام لا يوجد من يزاومه. أكثر من ذلك فقد يؤدي ذلك إلى تعطيل هذه السوق فتصبح بدون فعالية، فعلى العكس من ذلك إذ أكثر المتعاملين الاقتصاديين كان للسوق

¹ -SUSHCHEVA Natalia, FONTANEL Jacques, Les GAFAM, HAL Open science ,Article soumis le 27/11/2018 disponible sur le site : <https://hal.science/hal-01935957/document>, le 2/03/2025 à 10 :00, p 7. Cite par : جلال/ محتوت مسعد، أثر التحول التكنولوجي على قواعد قانون المنافسة، الملتقى

الوطني حول تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية في مجال الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 21 أفريل 2005.

وزنه، حيث يزداد الإنتاج ويكثر العملاء فيلعب بذلك العرض والطلب دوره هما سيؤثر بشكل واضح على ارتفاع وانخفاض الأسعار وجودة السلع التي سيتم عرضها وكذا الشأن بالنسبة للخدمات.

وهذه المعاني تمتد إلى السوق الرقمية التي يجب أن تعرف هي الأخرى كثرة المتعاملين الذين يتزاحمون عليها وفق أطر قانونية مشروعة ونزيهة وحررة دون أية قيود أو حواجز. وهو ما أكدت عليه التشريعات التي انتبعت إلى ضرورة تأطير الأسواق الرقمية على غرار التشريعات الأوروبية من خلال الإقرار من أن التحول الرقمي بدأت تظهر في عالم الأسواق الأمر الذي أفرز وجود مركز مهيمن لبعض المنصات الرقمية التي اكتسبت مزايا معتبرة وكبيرة بالمقارنة مع بعض المنصات الأخرى مما سمح لها بالتحديد للابتكارات المستقبلية واختيار المستهلكين حيث أصبحت حراس البوابة بين الشركات و مستخدمي الانترنت⁽²⁾. من هذا المنطلق يجب تشجيع الشركات الأخرى للولوج إلى الأسواق الرقمية على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم خلق قوانين تحد من الممارسات المنافية للمنافسة وخلق تنوع في المتعاملين الذين يقدمون مختلف المنتجات الرقمية للمستهلكين وخلق بيئة اقتصادية مفتوحة وشفافة. فحسب تقرير الاتحاد الأوروبي فإنه 90٪ من المؤسسات التي تتواجد غير المنصات هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة لكن التي تنشط فعليا هي الشركات أو المؤسسات الكبرى على غرار غوغل والميكروسوفت والأمازون والفيسبوك وآبل⁽³⁾.

ثانيا: محاولة تكريس المنافسة المشروعة: من المتطلبات الأخرى لتأطير الأسواق الرقمية هي تكريس المنافسة المشروعة فيها. فالمنافسة المشروعة كمفهوم تقليدي قوامها تزام التجار أو الصناع على ترويج أكبر قدر ممكن من منتجاتهم أو خدماتهم من خلال جذب أكبر عدد من العملاء، ويحقق هذه الغاية مستندين إلى حرية المنافسة فيما بينهم وحرية الاختيار لدى جمهور المستهلكين. وإذا تحقق هذا التنافس بشرف وأمانة أي وفقا لأحكام القانون والعادات التجارية والاتفاقات الخاصة أدى ذلك إلى تحقيق مزايا اقتصادية عديدة أبرزها

² - شرح قانون الأسواق الرقمية للاتحاد الأوروبي وقانون الخدمات الرقمية،

<https://ar.eureporter.co/business/digital-economy/2023/08/29/eu-digital-markets-act-and-digital-services-act-explained-3/>، تاريخ الولوج: 2025/08/12.

³ - DMA : le règlement sur les marchés numériques veut mettre fin à la domination des géants du Net, <https://www.vie-publique.fr/eclairage/284907-dma-le-reglement-sur-les-marches-numeriques-ou-digital-markets-act>, consulter le : 03/08/2025

انخفاض الأثمان وارتفاع القيمة الحقيقية للنقد وتحقيق جودة عالية للسلع والخدمات وبالتالي إلى ازدهار التجارة ورفاهية واضحة للجمهور⁽⁴⁾.

وحتى تؤدي المنافسة دورها بين مختلف هؤلاء المتعاملين الاقتصاديين يجب أن تكون منافسة حرة. بمعنى أن هؤلاء المتعاملين الاقتصاديين حتى يتسنى لهم القيام بنشاطاتهم المتعددة سواء تلك المتعلقة بالإنتاج والتوزيع أو بالسلع والخدمات يجب أن لا يجدوا حواجز تحول تحقيق ذلك والذي يتأتى بحظر ومنع كل الأفعال والممارسات التي من شأنها إعاقاة التجارة والحد من حرية ممارستها. وهنا يتأتى دور القانون لتحديد شروط ممارسة هذه المنافسة وحمايتها والتي تتعلق أساسا بحرية الأسعار والممارسات المنافسة للمنافسة، فنكون أمام منافسة مشروعة.

هذه المعاني المشار إليها أعلاه تمتد بالضرورة إلى الأسواق الرقمية التي تستدعي خلق قواعد قوامها المنافسة المشروعة بين كل المتدخلين فيها أي المتنافسين على تقديم المنتجات عبر المنصات والمواقع الرقمية لغرض استخدامها من قبل المستهلكين بالابتعاد عن كل الحواجز التي تعيق باقي المتنافسين من عرض منتجاتهم. وتكريس المنافسة المشروعة في هذا الشأن يرتبط بوضع قوانين خاصة بالأسواق الرقمية تتضمن قواعد لتنظيم المنافسة فيها وخلق هيئة ضبط متخصصة في المجال.

عنوان فرعي ثاني: محاولة التشريعات تنظيم الأسواق الرقمية: بالنظر إلى المتطلبات التي استدعت تأطير الأسواق الرقمية حاولت بعض التشريعات تنظيم الأسواق الرقمية وضبطها (أولا) في حين مازالت بعض التشريعات لم تتمكن من ذلك (ثانيا).

أولا: تمكن بعض التشريعات من تنظيم الأسواق الرقمية: تسمى الأسواق الرقمية أيضا بالأسواق ذات الوجهين، وهذا النوع من السوق هو اليوم الحزمة الداعمة الأساسية للوساطة الرقمية، وهي في الغالب تقدم خدمات مجانية. ولكي تكون مربحة فإنها تحتاج إلى جذب عدد كبير من المستخدمين الذين يصلون إلى مضمونها⁽⁵⁾. فهي فضاء افتراضي لممارسة تسويق المنتجات بعرضها على البائعين لتلبية شراء فعلية أو محتملة من خلال الاستعمال الواسع لشبكات الأنترنت. بذلك فهي أسواق مفتوحة لا تعرف حدودا جغرافية معينة مقارنة بالأسواق التقليدية أو المادية الأمر الذي يسمح بوصول مختلف المنتجات إلى أكبر عدد ممكن من الزبائن بأكثر سرعة وبأقل تكلفة.

4 - د/يونس عرب، النظام القانوني للمنافسة المشروعة في القانون الأردني، ص 5، www.arablaw.org.

5 - عزوز كريمة، أثر التحول الرقمي على الممارسات المقيدة للمنافسة، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 7، العدد 4 لسنة 2022، ص.63

من خلال البحث عن تمكن التشريعات من تنظيم الأسواق الرقمية تبين انه بالفعل هناك من التشريعات من تمكن من تنظيمها ونقصد هنا ومحاولة واضحة المعالم التشريع الأوروبي والياباني والصيني والروسي والولايات المتحدة الأمريكية دون باقي التشريعات. من هذا المنطلق نجد بعض تلك التشريعات الأوروبية على غرار المشرع الفرنسي حاول تعديل أحكام قانون المنافسة التقليدي من خلال إقحام الخدمات الرقمية إلى مجال تطبيقه وهذا بموجب القانون 2021-1357 المتعلق بحماية تعويض المزارعين⁽⁶⁾.

كما أن الاتحاد الأوروبي من جهته عمل على إصدار قانون لتنظيم وضبط الأسواق الرقمية سنة 2022 والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2024⁽⁷⁾. وقد تم وضع هذا النص بالنظر إلى تزايد أهمية الأسواق الرقمية في اقتصاديات الدول وعمليات التنافس التكنولوجي في العالم. إذ عرضت المفوضية الأوروبية قانون الأسواق الرقمية Digital Markets Act كمشروع قانون في 15 ديسمبر 2020، والذي تم اقتراحه مع قانون آخر وهو مع قانون الخدمات الرقمية Digital Services Act. والغرض من وضع القانونين تكريس تنافسية شركات التكنولوجيا الأوروبية في الأسواق الدولية. لكن مشروع القانون لم يلقى القبول إلا بعد إجراء تعديلات سنة 2021 من قبل البرلمان الأوروبي⁽⁸⁾.

وقد تم تبرير وضع هذا النص من قبل المفوضية الأوروبية لسببين أساسيين هما:

- أن النظام الأوروبي المنتهج سابقا لتنظيم المنافسة لم يحقق النتيجة المرجوة منها، فيما يتعلق بالحد من السلوك المهيمن للشركات التكنولوجية الأمريكية بأسواق الاتحاد الأوروبي على غرار شركات مثل "ألفا بيت" و"الأمازون"، و"فيس بوك"، و"آبل" و"مايكروسوفت" وغيرها.

⁶ - LOI n° 2021-1357 du 18 octobre 2021 visant à protéger la rémunération des agriculteurs , <https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFARTI000044220684>

⁷ - RÈGLEMENT (UE) 2022/1925 DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL

du 14 septembre 2022 relatif aux marchés contestables et équitables dans le secteur numérique et modifiant les directives (UE) 2019/1937 et (UE) 2020/1828 (règlement sur les marchés numériques), Journal officiel de l'Union européenne,

⁸ - ريم سليم، السيادة التكنولوجية، جدل أوروبي حول تنظيم الأسواق الرقمية لمواجهة الهيمنة الأمريكية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،

- أن ضبط الممارسات التجارية لمنصات التكنولوجيا الأمريكية الكبيرة يبدو أمراً ملحاً لتحسين تنافسية الكيانات الأوروبية في الفضاء الرقمي.

كما قامت اليابان بسن قانون من شأنه أن يجعل العمليات التي تجريها المنصات الرقمية أكثر شفافية و مساواة في جوان 2020 ، و هو قانون دخل حيز التطبيق في 2021، يسعى لترقية الشفافية و حسن النية في المعاملات، و في استخدام المعطيات، و أثارها على المنافسة⁽⁹⁾.

ثانياً: عدم تمكن التشريعات الأخرى من تنظيم الأسواق الرقمية: إذا كان التشريع الأوروبي قد تمكن من وضع إطار قانون لتنظيم الأسواق الرقمية، فإن باقي التشريعات الأخرى لم تتمكن من ذلك. ويقصد بالتشريعات الأخرى مختلف القوانين التابعة لمختلف البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية ومنها العربية حيث أغلب نصوص المتعلقة بقواعد المنافسة بقيت وفق نمطها التقليدي. فمن خلال البحث المتواصل لم يتم العثور على أي نص تضمن الأسواق الرقمية. ويمكن تفسير ذلك ربما بعدم وجود التفوق التكنولوجي الذي تمتلكه البلدان الأوروبية الذي وضعت النص لمجابهة التفوق التكنولوجي الأمريكي. لكن ذلك ليس بحجة بحكم أن وجود قوانين لضبط الأسواق الرقمية معناه الحماية الضرورية للسوق الرقمية خاصة مع الثورة الصناعية الرابعة ومحتوياتها التي تعتمد على سلسلة من البيانات والخوارزميات التي يجب التحكم فيها.

مع التذكير من أنه بالرغم من عدم وجود نصوص خاصة في تلك البلدان لتنظيم الأسواق الرقمية إلا أنها من جهة أخرى اعتمدت التحولات الرقمية في المجال الاقتصادي على غرار تنظيم الخدمات المصرفية الرقمية واعتماد منصات رقمية لتنظيم أنشطتها وقوانين لتنظيم التجارة الالكترونية وقوانين لتنظيم التجارة الرقمية وقوانين لحماية المعطيات الشخصية وغيرها.

3. العنوان الرئيسي الأول بالنظر إلى ما تم سرده سابقاً من معطيات حول اهتمام التشريعات بتنظيم الأسواق الرقمية والتأكيد على قيام البعض منها بتنظيمها دون الأخرى يتطلب الأمر التعريف بالجوانب التي تم الاتفاق عليه حول ضبط تلك الأسواق (العنوان الفرعي الأول) ثم الجوانب التي لم يتم وضع تنظيم لتلك الأسواق (العنوان الفرعي الثاني).

1.3 العنوان الفرعي الأول:

الجوانب المنظمة للأسواق الرقمية: استنتاجا على النصوص التشريعية المذكورة آنفا يمكن التصريح بنوع الأحكام المحورية التي حظيت بها الأسواق الرقمية ويتعلق الأمر بتحديد المؤسسات التي تنشط في الأسواق الرقمية (الفرع الأول) وتكريس حماية في تلك الأسواق (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الشركات الناشطة في الأسواق الرقمية: تضمنت نصوص القانون الأوروبي حول الأسواق الرقمية مجموعة من المؤسسات والشركات التي تتواجد في السوق الرقمية وهذا بموجب المادة 2 منه. ويتعلق الأمر وبالأخص بـ:

- المؤسسات التي تقدم الوساطة عبر الخط
- محركات البحث عبر الخط.
- خدمات شبكات التواصل الاجتماعي عبر الخط.
- خدمات منصات توزيع الفيديوها.
- المساعدة الافتراضية.
- خدمات التسويق عبر الخط.
- نظام الاستغلال.

فمختلف هذه الخدمات التي تقدمها المؤسسات المتواجدة في الأسواق الرقمية تخضع لرقابة الدخول لممارسة نشاطها في السوق الرقمية في الحالة التي يكون لها وزن كبير في السوق الوطنية وتمارس نشاطها بشكل دائم ومستمر وتقدم خدمات عبر المنصة بشكل أساسي. وأطلق على هذه المؤسسات حراس البوابة . كما تمارس الرقابة أيضا على المؤسسات التي تحقق رقم أعمال يتجاوز مبلغ 7.5 مليار أورو سنويا خلال نشاطها الأخير لثلاثة مرات متتالية. أيضا المؤسسات التي تنشط في البورصة برقم أعمال يساوي أو يتجاوز 7.5 مليار أورو. فكل هذه المؤسسات وغيرها تخضع لرقابة الدخول إلى السوق الرقمية من قبل لجنة الرقابة التي تم إنشائها بموجب هذا القانون وفق إجراءات صارمة تم النص عليها بموجب المادتان 3 و 4 من القانون المشار إليه آنفا.

على العموم، فالقانون المشار إليه آنفا يهدف إلى خلق منافسة مشروعة بين المتعاملين في الفضاء الرقمي وبالأخص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الاتحاد الأوروبي. وتفعيل وتسريع وتيرة حرية الاختيار للمستهلكين الأوروبيين وتحقيق النمو والفعالية والاختراع في السوق الرقمية. فهذا القانون الغرض منه هو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرض بالنسبة لكل المتدخلين في الفضاء الرقمي.

فالهدف من تلك النصوص المكرسة في الاتحاد الأوروبي هو وضع حد للممارسات التي تنافي المنافسة ووضع حد أيضا لسجن المستخدمين في بيئة اقتصادية واحدة للشركات والمؤسسات الكبرى. بهذا فالاتحاد الأوروبي يبحث عن أفضل الشركات التي تفيد السوق الأوروبية وليس مجرد شركات كبرى على حساب الشركات الصغرى.

بمعنى أن هذا القانون يهدف إلى وضع حد للممارسات المناهضة لقوانين المنافسة وخلق حالة من تعددية الشركات والخدمات أمام المستخدم بما يضمن له الحصول على أفضل خدمة وأكثر جودة والتزاما بالمعايير الأوروبية الخاصة والعمل على كسر الدائرة المفرغة التي تحيط بالمستخدم Ecosystem وخلق بيئة اقتصادية مفتوحة وشفافة واحدة للشركات التقنية العابرة للحدود⁽¹⁰⁾.

الفرع الثاني: تكريس حماية في السوق الرقمي: من الأحكام المقررة في القانون الأوروبي للأسواق

الرقمية هو النص على حماية للسوق الرقمي من خلال توفير مساحة رقمية آمنة. فقانون الأسواق الرقمية الأوروبي يحدد مجموعة من المعايير الموضوعية لتصنيف شركة بأنها **حراس البوابة** من أبرزها:

- أن تقدم خدماتها في السوق الأوروبية لعدد كبير من المستخدمين
- أن تحقق حجما معينا من العوائد السنوية عالميا.

وعند بلوغ هذه الأرقام تلتزم الشركة أو المؤسسة المعنية بإبلاغ المفوضية أو اللجنة الأوروبية بذلك. وهنا تقوم بدراسة الملف في غضون 45 يوما لتقرر فيما إذا كانت الشركة أو المؤسسة المعنية تنطبق عليها وصف "**حارس بوابة**". وإذا تم التأكيد على هذا الوصف من قبل المفوضية، فإن الشركة المعنية لديها 6 أشهر لتقوم بتطبيق النموذج المطلوب من قبل المفوضية⁽¹¹⁾.

ومن الناحية العملية، فقد تم إلزام شركة آبل بضرورة الامتثال لقانون الأسواق الرقمية تحت طائلة فرض غرامات مالية من حيث منعها من السيطرة على سلوك المستخدمين داخل متجرها. ومن ثم إلزامها بتطبيق نموذج الامتثال لقانون الأسواق الرقمية والذي عملت على تطبيقه في جوان 2025 من حيث إعادة هيكلة خدمات متاجرها ومن ثم منها من فرض الممارسات الاحتكارية التي كانت تعتمد عليها الشركة.

10 - عادل عبد الصادق، قانون الأسواق الرقمية الأوروبية وحوكمة الشركات الكبرى، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، 14 مارس 2014. تاريخ الولوج 13 أوت 2025.

11 - Article 10 du RÈGLEMENT (UE) 2022/1925 DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 14 septembre 2022 relatif aux marchés contestables et équitables dans le secteur numérique et modifiant les directives (UE) 2019/1937 et (UE) 2020/1828 (règlement sur les marchés numériques), Op.Cit.

كما تضمن نص قانون الأسواق الرقمية الأوروبية التزامات كبرى على المؤسسات والشركات التي تنشط في السوق الرقمية من أبرزها:

- تلتزم الشركات السماح بتشغيل خدمات خارجية على منصاتها في ظروف معينة، وتمكين شركائها من الوصول إلى البيانات الناتجة من استخدامهم لتلك المنصات، فضلا عن توفير أدوات شفافة للمعلنين لتقييم أداء حملاتهم، والسماح للشركات بالترويج والتعاقد مباشرة مع عملائها خارج المنصة. في المقابل.

- يمنع على "حارس البوابة" تفضيل منتجاته وخدماته على حساب المنافسين في نتائج البحث أو القيام بعرقلة المستخدمين من استخدام منصات وخدمات خارجية أو فرض التطبيقات المثبتة مسبقا أو تتبع المستخدمين خارج المنصة لأغراض إعلانية دون الحصول على موافقة صريحة ومستتيرة⁽¹²⁾.

كما يمكن للمفوضية إجراء التحقيقات اللازمة على السوق الرقمية وهذا ضمن شروط وإجراءات منصوص عليها بموجب المواد 16 إلى 20 من القانون سالف الذكر. وفي الأخير يمكن للمفوضية توقيع العقوبات اللازمة قد تصل إلى 10٪ من إجمالي الإيرادات السنوية عالميا، أو 20٪ في حال التكرار. إضافة إلى غرامات يومية تصل إلى 5٪ من متوسط الدخل اليومي. وفي حالة العودة أو تكرار المخالفات في السوق يمكن للمفوضية فرض تدابير مؤسسية قد يصل إلى حل جزء من الشركة أو المؤسسة.

كما تضمن القانون في المادة 14 منه أيضا أحكام تتعلق بالتجميعات الاقتصادية حيث يلزم حراس البوابة بالتبليغ عن كل مشروع تجميع اقتصادي وهذا قبل إنجازه وبكل الإجراءات الخاصة به كالاتفاقات الخاصة به وإجراءات الإعلان والإشهار وباقي الإجراءات الأخرى الخاصة به. كما تم إقرار التعاون بين المفوضية الأوروبية وباقي هيئات الضبط التابعة للأعضاء المختصة في ضبط المنافسة في مجال الرقابة وضبط المنافسة في المسائل المرتبطة بتطبيق أحكام هذا القانون وهذا وفق ما تم النص عليه في المادة 37 منه. كما تستشير المفوضية كل الهيئات الوطنية للبلدان الأعضاء حول المسائل المرتبطة بتطبيق أحكام القانون.

كما تم إقرار أيضا وفقا للمادتين 38 و39 من القانون سالف الذكر:

¹² - Article 12 du RÈGLEMENT (UE) 2022/1925 DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 14 septembre 2022 relatif aux marchés contestables et équitables dans le secteur numérique et modifiant les directives (UE) 2019/1937 et (UE) 2020/1828 (règlement sur les marchés numériques), Op.Cit.

- التعاون بين المفوضية الأوروبية والهيئات القضائية للبلدان الأعضاء في مجال تبادل المعلومات الخاصة بتطبيق أحكام القانون.
- تبليغ بمختلف القرارات القضائية التي تصدرها الهيئات القضائية للبلدان الأعضاء إلى المفوضية الأوروبية.

2.3 العنوان الفرعي الثاني: جوانب القصور في تنظيم الأسواق الرقمية: إذا كان النص الأوروبي الخاص بالأسواق الرقمية قد تضمن أحكاماً جوهرية في تنظيم الأسواق الرقمية من خلال إقرار قواعد للمنافسة فيها إلا أن هناك جوانب سلبية قد تحول دون تطبيق القانون على غرار التصدي للتطور التكنولوجي السريع بعدم التحكم في البيانات التي تمتلكها الشركات الكبرى (أولاً) وكذا إقرار قواعد المنافسة الضرورية (ثانياً).

أولاً: مشكل التحكم في الشركات الكبرى: ما يقال على النص المنظم للأسواق الرقمية الذي تمت الإشارة إليه أعلاه هو أنه نص في غاية الأهمية بحكم أنه تطرق لأغلب الأحكام الخاصة بالأسواق الرقمية. غير أن جوانب سلبية يمكن إثارتها من حيث سلبية التحكم في الشركات الكبرى التي تنشط فيه. ويظهر ذلك في أن الشركات الكبرى حالياً هي المستحوذة على أغلب البيانات والخوارزميات المتعلقة بلك الأسواق الرقمية وهو الأمر الذي يمنع المنافسة عليها من قبل باقي المتنافسين مما يقتضي مطالبة تلك البيانات لدى هذه الشركات مباشرة. وهناك قضية في هذا الشأن وهي قضية شركة Sun Microsystems ضد شركة Microsoft التي طالبت بالوصول إلى أكبر قدر ممكن من نظام تشغيل المعلومات Windows من أجل جعل أنظمة التشغيل لمستخدمي مجموعة العمل التي طورتها شركة Sun Microsystems قابلة للتشغيل البيني مع أجهزة الإعلام الآلي الشخصية المزودة بنظام التشغيل التابع لشركة Microsoft. وهنا قامت المفوضية الأوروبية بإدانة شركة Microsoft بسبب رفض الطلب كونها تهدف إلى القضاء على المتنافسين الآخرين⁽¹³⁾. لذا فهناك من انتقد هذا القانون بكونه ينحاز أكثر الشركات الأوروبية على حساب الشركات العملاقة وبالخصوص الشركات العملاقة الأمريكية والصينية. وبذلك فإن القانون يحول هدف التدخل التشريعي لتنظيم المنافسة من رفع كفاءة السوق إلى تعديل هيكل السوق واستهداف تقييد الشركات كبيرة الحجم باعتبارها تهديداً للشركات الوطنية. ومن هنا يتم تجاهل العواقب السلبية المحتملة لتقليص المزايا التي تتيحها الشركات الدولية الكبيرة مثل كفاءة المنتجات وخفض تكلفة المعاملات. بالإضافة إلى خفض أسعار الخدمات للمستهلكين، وكذلك خلق بيئة جديرة بالثقة بين مقدم الخدمة والعملاء⁽¹⁴⁾.

13 - عزوز كريمة، مرجع سابق، ص. 68.

14 - ريم نسيم، مرجع سابق.

كما أن فرض القانون قيود على الشركات كبيرة الحجم الأمريكية سيضر بالقطاعات غير الرقمية في أوروبا، حيث هناك عدد من الصناعات الأوروبية تستفيد من التكنولوجيا الرقمية التي تبتكرها الشركات الأمريكية العملاقة. فعلى سبيل المثال دخلت شركات تصنيع السيارات الألمانية في شراكة مع مزودي الخدمات السحابية في الولايات المتحدة، بما في ذلك "مايكروسوفت Microsoft"، لتعزيز جهود الرقمنة بها. وعليه؛ فإن القيود على عمل الشركات الأمريكية العملاقة في أوروبا سوف يلحق ضرراً جانبياً لدى تلك الشركات الأوروبية⁽¹⁵⁾.

ثانياً: عدم إقرار قواعد المنافسة الضرورية: من السبلات الأخرى في تنظيم الأسواق الرقمية هو عدم تكريس قواعد المنافسة من طرف أغلب قوانين المنافسة لأغلب التشريعات. فلو كان التشريع الأوروبي قد حاول وضع بعض الأحكام التي تهم السوق الرقمية الأوروبية في مواجهة كبريات الشركات الكبرى والتي لم تحظ بالقبول من طرف هذه الأخيرة التي رأت في القانون هو تكريس لعدم التنافس بين الشركات الأوروبية والشركات الأخرى خارج الاتحاد الأوروبي وتهديدا لحقوق ملكيتها الفكرية.

فأغلب تشريعات المنافسة التابعة لمختلف البلدان مازالت تعمل بقوانين المنافسة التقليدية والتي لا يمكن تطبيقها على السوق الرقمية التي لديها خصوصيتها تستدعي تعديل تلك القوانين أو وضع قوانين خاصة بالأسواق الرقمية. بمعنى، أن قوانين المنافسة التقليدية لم تعد تلاؤم الأسواق الرقمية التي تتطلب وضع القوانين الخاصة بها من إقرار قواعد المنافسة الحقيقية الخاصة بها وخلق سلطات ضبط حقيقة لمواجهتها. ويمكن إظهار جوانب عدم مسايرة قوانين المنافسة السارية المفعول في أغلب التشريعات للأسواق الرقمية من الجوانب التالية:

- **خصوصية الأسواق الرقمية:** المعروف في قوانين المنافسة التقليدية هي السوق المرجعية والتي تعرف أنها السوق التي تعرض فيها السلع والخدمات بالشكل التي يتم من خلالها تلبية احتياجات المستهلكين مع ضرورة وجود متنافسين قادرين على التأثير على تلك السوق بالشكل الذي يحفظ حرية التنافس. هذا المعنى ينطبق على السوق الرقمية التي تعرف هي الأخرى فكرة التأثير الكبير للمنصات الرقمية على سلوك المستهلكين لكن يغيب عنها معايير تحديد حصة المتنافسين فيها الأمر الذي يستدعي مراجعة مفهوم السوق المرجعية حتى تتواءم مع السوق الرقمية.

- **كيفية التعامل مع التجميع الاقتصادي في السوق الرقمية:** فالتجميع الاقتصادي من منظور قوانين المنافسة العادية يعتبر أمر مشروع فقط بالشكل الذي يتم فيه الحصول على الموافقة من قبل هيئات المنافسة والذي يتم إما في شكل اندماج مؤسستين أو أكثر أو إنشاء مؤسسة مشتركة في السوق تشغل

وظائف دائمة. هذا المعنى نجده أيضا في السوق الرقمية لكن يعرف نوع الخطورة بالنظر أن الشركات تمتلك البيانات والخوارزميات التي تجعلها تلجأ إلى الاحتكار بالنظر إلى صعوبة تحليل تلك البيانات وضبطها لذا يجب وضع شروط ومعايير صارمة للترخيص بالتجميع الاقتصادي في السوق الرقمية.

- **مشاكل تتعلق بعمل هيئات ضبط المنافسة:** حتى يتم هناك تنافس حرّ نزيه يجب أن تكون هيئة تضبط السوق تحافظ من خلاله على قواعد السوق لاسيما قانون العرض والطلب وحرية الأسعار، لذلك نجد في مختلف الدول إنشاء هيئة عليا تساعد أجهز فرعية يطلق عليها عادة هيئات ضبط المنافسة تختلف تسميتها من بلد إلى آخر. وتعمل هذه الهيئات وفق ضوابط وإجراءات هذه حماية المنافسة المشروعة والحرّة في السوق.

غير أن عمل هذه الهيئات للمنافسة في السوق الرقمية قد تعرف صعوبة بالنظر إلى افتقارها للتقنيات العالية في التحكم في البيانات الرقمية التي تمتلكها الشركات الكبرى في السوق وهذا في كل البلدان حتى التي تمتلك التقنيات والتكنولوجيات العالية. فالأمر، يتطلب تزويد تلك الهيئات الضابطة للمنافسة بالأدوات عالية التقنية حتى يتسنى لها أداء دورها المنوط بها بالخروج عن الأساليب التقليدية المألوفة في ضبط السوق الرقمية. ناهيك عن ضرورة الخروج عن الإجراءات المعقدة والبطء في تسير الملفات المتعلقة بدراسة ملفات الشركات الرقمية التي تحتاج إلى أكثر سرعة وفعالية.

خاتمة:

إن تنظيم الأسواق الرقمية من قبل التشريعات لم يحظ بالاهتمام الكبير وهذا بالنظر إلى التطور الكبير لها وانتشارها الواسع بفعل التحول الرقمي وانتشار التقنيات الكبرى في التعامل في الأسواق على غرار تقنيات الذكاء الاصطناعي حيث أصبح الاقتصاد اليوم يعرف انتشار الاقتصاد الرقمي الذي أصبح يوازي الاقتصاد التقليدي. فمن خلال التحليل الشامل لنصوص تلك التشريعات نجد النظرة إلى تنظيم الأسواق الرقمية جاء بمبادرة من البلدان التي تمتلك التكنولوجيا العالية والتي تعمل على الحفاظ على تطورها التكنولوجي ومن ثم حماية شركاتها. واقصد هنا التشريع الأوروبي بالخصوص. أما باقي التشريعات وبالخصوص تشريعات البلدان النامية ومن بينها الجزائر فما زالت قوانينها غائبة عن تكريس أحكام تخص السوق الرقمية وهذا رغم اهتمامها بالتحول الرقمي.

ثم أنه بالرغم من وجود بعض التشريعات التي حاولت وضع إجراءات وقواعد تخص الأسواق الرقمية، إلا أنها لا تحظى بالموافقة الكبرى على الصعيد الدولي بحكم أنها قوانين تخدم بالدرجة الأولى مصالح البلدان التي

وضعتها على حساب مصالح البلدان الأخرى. ناهيك عن قصور تلك التشريعات في التحكم في التقنيات العالية للتحكم في البيانات واثم ازدياد مخاطر الأمن السيبراني. في خضم ما تم سرده نقترح بما يلي:

- 1- ضرورة مواكبة التشريعات للتحويل الرقمي والتوجه نحو وضع تشريعات تتناسب مع خصوصية الأسواق الرقمية.
- 2- ضرورة إعادة النظر في القواعد التقليدية التي تضبط السوق التقليدية من خلال وضع قواعد للمنافسة تضبط السوق الرقمية.
- 3- إعادة النظر في هيئات الضبط للمنافسة من خلال أسلوب عملها في الأسواق الرقمية بتزويدها بالتقنيات العالية لممارسة نشاطها. وأيضاً تزويدها بإطارات ذات كفاءة في التحكم في تقنيات التحكم في البيانات وتحليل المعلومات. ولما لا يتم خلق هيئات للمنافسة متخصصة في ضبط الأسواق الرقمية.
- 4- ضرورة وضع قواعد دولية تحت مظلة الأمم المتحدة تخص ضبط وتنظيم الأسواق الرقمية على العموم، فان النظرة إلى المنظومة القانونية المكرسة للأسواق الرقمية هي نظرة إيجابية إذا عملت مختلف التشريعات على تكريسها خدمة لاقتصاديتها وحماية لأسواقها

قائمة المراجع:

- باللغة العربية :

- 1- عزوز كريمة، أثر التحويل الرقمي على الممارسات المقيدة للمنافسة، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 7، العدد 4 لسنة 2022،
- 2- جلال/ محتوت مسعد، أثر التحويل التكنولوجي على قواعد قانون المنافسة، الملتقى الوطني حول تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية في مجال الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 21 أبريل 2005.
- 3- شرح قانون الأسواق الرقمية للاتحاد الأوروبي وقانون الخدمات الرقمية، <https://ar.eureporter.co/business/digital-economy/2023/08/29/eu-digital-markets-act-and-digital-services-act-explained-3/>، تاريخ الولوج: 2025/08/12.

4- ريم سليم، السيادة التكنولوجية، جدل أوروبي حول تنظيم الأسواق الرقمية لمواجهة الهيمنة الأمريكية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،

<https://futureuae.com/%40%40WhdHi.tar.gz%EF%BB%BF%E>

[F%BB%BF/Mainpage/Item/6815](https://futureuae.com/%40%40WhdHi.tar.gz%EF%BB%BF%E)، تاريخ الولوج: 12 أوت 2025.

5- عادل عبد الصادق، قانون الأسواق الرقمية الأوروبية وحوكمة الشركات الكبرى، المركز العربي

لأبحاث الفضاء الإلكتروني، 14 مارس 2014. تاريخ الولوج 13 أوت 2025.

6- د/يونس عرب، النظام القانوني للمنافسة المشروعة في القانون الأردني، ص 5،

www.arablawn.org

7- عادل عبد الصادق، قانون الأسواق الرقمية الأوروبية وحوكمة الشركات الكبرى، المركز العربي لأبحاث

الفضاء الإلكتروني، 14 مارس 2014. تاريخ الولوج 13 أوت 2025.

- باللغة الأجنبية :

1- DMA : le règlement sur les marchés numériques veut mettre fin à la domination des géants du Net, <https://www.vie-publique.fr/eclairage/284907-dma-le-reglement-sur-les-marches-numeriques-ou-digital-markets-act>, consulter le : 03/08/2025

2- LOI n° 2021-1357 du 18 octobre 2021 visant à protéger la rémunération des agriculteurs , <https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFARTI000044220684>

3- RÈGLEMENT (UE) 2022/1925 DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 14 septembre 2022 relatif aux marchés contestables et équitables dans le secteur numérique et modifiant les directives (UE) 2019/1937 et (UE) 2020/1828 (règlement sur les marchés numériques), Journal officiel de l'Union européenne.